التَّوجه التَّنافسي المميّز للتَّجمعات الصِّناعية في حقل السِّياسة الإطارية التَّنموية.

The distinctive competitive orientation of industrial clusters in the field of development framework policy.

رحماني حسيبة*

جامعة أكلي محند أولحاج ، البويرة (الجزائر)

rahmanihassibabouira@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2022/10/06 تاريخ القبول:2022/03/02 تاريخ النشر: 2022/06/30

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على العناقيد الصناعية باعتبارها آلية مناسبة وفعالة في مسار التنمية الاقتصادية في مختلف دول العالم، وذلك بفضل سماتها الاستثنائية التي تسمح بشكل ملحوظ بخلق التعاون والتكامل بين جميع الأنشطة المساعدة لها، كما تعد من أبرز الأقطاب المشجعة لتنمية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والداعمة لها، بل تكتسي هذه العناقيد أهمية بالغة في تقوية القدرة التنافسية لهذه المؤسسات على المستوى المحلي وعلى المستوى الدولي بسبب سلسلة من العلاقات وتأثيراتها الديناميكية، التي تؤدي الى زيادة التنوع التكنولوجي ونمو العنقود باستمرار.

الكلمات المفاتيح: العناقيد الصناعية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تنافسية القطاعات.

Abstract :

This study aims to shed light on industrial clusters as an appropriate and effective mechanism in the course of economic development in various countries of the world, thanks to their exceptional characteristics that allow remarkably to create cooperation and integration among all their auxiliary activities.

Rather, these clusters are of great importance in strengthening the competitiveness of these institutions at the local and international levels due to a series of relationships and their dynamic effects, which lead to an increase in technological diversity and the growth of the cluster continuously.

Key words: industrial clusters, small and medium enterprises, competitive sectors.

مقدمة:

لا شك أن التجمعات الصناعية والمسماة "بالعناقيد الصناعية" ذات أهمية بارزة في تحقيق التنمية بشكل فعال بفضل نشاطها التنافسي وتبنيها للتكنولوجيا، وبغض النظر عن أشكالها وأحجامها ونوعها لا يمكن إنكار أثرها العجيب في حقل النشاط الاقتصادي والسياسي والاجتماعي بل قدرتها الاستثنائية والفعالة في إنتاج السلع وتكوين اليد العاملة وتحقيق مستوى باهر في تنويع قاعدة الإنتاج في كل لصناعات.

إذ تعد العناقيد الصناعية بمثابة أقطاب تنافسية ذات طاقة قوية متمكنة من دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعم الابتكار والتعاون، ولا يخفى على أحد أن فكرة العناقيد أو المجمعات الصناعية في بعض البلدان المتقدمة (فرنسا، اليابان، إيرلندا)، تشكل الركيزة الأساسية للبناء والاستمرار في التنمية ويعتمد عليها في نجاح الاستراتيجية التنموية وتطوير قطاعاتها الصناعية، أيضا تشجيع الاستثمار وتحسين فرص التصدير ما ينعكس على الاقتصاد بالكامل، بينما لازالت هذه الفكرة في الدول النامية ومنها الجزائر في مهدها بعيدة علميا ونوعيا عن المشاركة التنافسية أو دعم التنمية الاقتصادية.

وسنحاول من خلال هذه الورقة العلمية إلقاء الضوء حول مسار العناقيد الصناعية نحو التنمية من خلال توجهها التنافسي انطلاقا من الاشكالية التالية: **كيف**

يمكن للتجمعات «العناقيد الصناعية" أن تساهم في تحقيق نمو سريع وتؤثر على خلق التنافسية وكيف تثمر في سياق سياسة التنمية؟

وبغرض دراستنا لهذا الموضوع والإجابة على هذه الإشكالية اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال تقسيم هذه الدراسة إلى فكرتين أساسيتين حيث نتناول في البداية التأصيل النظري للعناقيد الصناعية وإدخالها ضمن برامج التنمية (**أولا**)، ثم نتطرق إلى طابع العناقيد الصناعية كقطب مؤثر لتحقيق التنمية (**ثانيا**).

أولا– التأصيل النظري في العناقيد الصناعية وادخالها ضمن برامج التنمية:

تعتبر العناقيد الصناعية من بين الاستراتيجيات الحديثة المتبعة في العديد من الدول والهادفة لتنمية وتطوير عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وعندما نتحدث عن فكرة العناقيد الصناعية فإننا بصدد الحديث أيضا على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وانطلاقا من تطور العناقيد يحدث تحسن بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتلازم العلاقة بين الفكرتين، كما لا يمكن إنكار أثر آلية التجمعات العنقودية في دعم قطاع المؤسسات عموما وعملها على تحقيق التنمية من خلال استخدامها التكنولوجيا المتطورة التي تؤدي إلى رفع مستوى جودة المنتجات وخلق تنافسية جذابة لهذه المؤسسات، مما يؤدي إلى انفتاح السوق وتفعيل المناخ الاستثماري لمختلف الصناعات.

إن مفهوم العناقيد الصناعية مفهوم حضاري تتبناه معظم الدول ضمن برامجها التنموية، بل كونها إحدى أهم الأساليب الحديثة لتحقيق النمو ودعم القدرات الإنتاجية للدول واقتراح واقتحام الأسواق العالمية باعتبار الصناعة قاطرة التنمية الاقتصادية، وبناء على هذه الفكرة الأساسية التي نسعى إلى توضيحها في مفهوم العناقيد الصناعية تتجاوز فكرة التجمع إلى فكرة السياسة الصناعية التي تهدف إلى تطوير المشاريع الاقتصادية من خلال وسط من المنافسة التي تؤدي إلى رفع الإنتاجية.

1– مفهوم وأهمية العناقيد الصناعية: وجب علينا التطرق إلى مفهوم العناقيد الصناعية ومعرفة عناصرها وأهميتها لتحديد الإطار النظري لهذه التجمعات كمفهوم جديد على مستوى الاقتصاد الوطني عموما وعلى مستوى القطاع الصناعي خصوصا.

أ– مفهوم العناقيد الصناعية:

يضم العنقود بمفهوم التجمع مجموعة من الشركات التي تجمع بينها عوامل مشتركة كاستخدام تكنولوجيا متشابهة أو الاشتراك في القنوات التسويقية ذاتها أو الاستفاء من وسط عمالة مشترك أو حتى الارتباط بعلاقات أمامية وخلفية فيما بينها، ويضم هذا التجمع كذلك مجموعة من المؤسسات المرتبطة به والداعمة له والتي يعتبر وجودها ضرورة لتعزيز تنافسية أعضاء التجمع (**الخالي، 2019، ص2**)

- **تعريف العناقيد الصناعية وخصائصها:**

لا يوجد اختلاف كبير في تعريف العناقيد الصناعية بالقدر الذي يعود للاختلاف في التسميات التي اتخذتها، والتي تؤدي في مجملها إلى فكرة واحدة تتعلق بمشروع صناعي تسعى إلى تحقيق نمو سريع أطلق عليها وصف "العناقيد الصناعية" التي تعبر عن القوى التنافسية وتعمل في محيط تنافسي(**أحمد سيد،2004،ص59**)، ويرى مايكل بورتو أن فكرة العناقيد الصناعية هي "مفهوما واقعيا" يشمل مجموعة في الشركات المرتبطة أو المتصلة ببعضها في مجال معين، الموردين، الصناعات المتصلة، والمؤسسات التي تنشأ في أماكن محددة(**Michael,1998,p78**)

ويمكن تعريف التجمعات أو العناقيد الصناعية على أنها "مجموعات قطاعية مندمجة متكونة من مؤسسات وصناعات التي تدعم ثنائيا بفضل التعاون التكنولوجي .(**sid ahmed,1998,p76**)

وتعرف العناقيد الصناعية أيضا بأنها تجمعات جغرافية لعدد من المؤسسات المرتبطة ببعضها البعض في مجال معين بما يمثل منظومة من الأنشطة اللازمة لدعم التنافسية (**Michael,1998,p78**).

ولا تشكل هذه العناقيد من وحدات اقتصادية فقط، بل تضم مؤسسات التمويل ومراكز البحث العلمي والمؤسسات التي تقوم بالتكوين المهني والدعم الفني بشكل يدل على وجود علاقات تشابك خلفية وأمامية بين وحدات العقود (**مختاري وآخرون، 2020، ص30**).

- **خصائص العناقيد الصناعية:**

يقوم المفهوم الحديث للعناقيد الصناعية على سلسلة من الصناعات المترابطة وتستطيع التأثير في محيط تنافسي بفضل زيادة الإنتاجية من الشركات في العنقود، قيادة الإبداع في مجال النشاط واستحداث أعمال جديدة في المجال بفضل أهم مميزاتها المتمثلة فيما يلي:

- تجمعات جغرافية لمؤسسات أو شركات بمختلف أحجامها خالقة سلسلة كاملة من القيمة المضافة للمنتج في منظور الأدبيات الاقتصادية.
- خصوصية نطاقها الجغرافي الذي يمكن أن يكون بين مدينة أو مجموعة مدن أو دولة بأكملها، وتستطيع بفضل تفاعل بين المشروعات الصناعية أن تصل في ظل التطور الهائل بالموارد البشرية وما يتضمنه من كفاءات، فضلا عن الاهتمام بنظام التعليم والتكنولوجيا الذي يساهم في رفع القدرة على التطوير والإبداع (**بهلول، 2020، ص95**).
- توفير علاقات ترابط رأسية (أمامية وخلفية وأفقية) مبنية على وجود تبادل الصناعات والأنشطة بين المؤسسات الداخلة ضمن العنقود.
- تشكل عاملاً أساسيًا يساعد على تنافسية أعضاء المجموعة العنقودية (**اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 2004، ص6**)، بل تشكل العناقيد

الصناعية آلية فعالة في توفير بنية اقتصادية جذابة بمختلف الصناعات بين الوحدات المنظمة والتي تربطها علاقات في سلسلة القيمة المضافة.

2– أهداف العناقيد الصناعية:

كون العناقيد الصناعية ممثلة في عدد من الجهات والوحدات أو المؤسسات فإن لكل منها دور هام وحيوي في سياق التعاون الصناعي، ورغم اختلاف أحجام وأشكال العناقيد الصناعية، فإنها تسعى إلى تحقيق العديد من الأهداف على مستوى المؤسسات الداخل ضمنها وتحقيق الربحية بالنسبة للجميع، إذ واكبت العناقيد الصناعية المنظومة المعرفية والتكنولوجية وسريان حمى التحالفات من خلال المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتجميع الصناعات في مكان واحد مع توفير الصناعات الداعمة والمغذية لإنتاج منتوج واحد ومن ثم اقتحام الأسواق العالمية (**عمرو الضبع، 2008، ص501**) ، ويمكن تلخيص أهم الأهداف في النقاط التالية:

أ– رفع مستوى الإنتاجية:

تساهم العناقيد الصناعية بمختلف أنواعها في خلق التكامل وتوفير فرص أفضل للمؤسسات المندمجة للحصول على إنتاج وفير بأقل تكلفة، مما يشجع المؤسسات داخل العنقود من الاستمرارية في تطوير منتجات وأساليب ذلك، ذلك أن التعاون بين تلك المؤسسات يسمح بديهيا بتقسيم العمل، وبالتالي العمل المشترك الذي يؤدي حتما إلى نتائج ايجابية لهذا النوع من الاشتراك والتعاون في القنوات التسويقية، كتعلم المؤسسات مع بعضها البعض، تبادل الأفكار والمعلومات التي تساهم في تحسين جودة المنتجات، وزيادة الأرباح السوقية (**بهلول، 2020، ص96**).

ب– تحفيز نشاط التجديد التكنولوجي:

يعتبر هذا الهدف من أهم الأهداف الرئيسية التي تسعى إليها التجمعات أو العناقيد الصناعية، ويظهر ذلك من خلال تعاونها الخاص بين المشروعات الصغيرة

والمتوسطة التي يعد عاملا رئيسيا لنجاحها وتحسين قدرتها على المنافسة (**طرشي، 2015، ص4**)، من هذا المنطلق تعد العناقيد الصناعية أحد السبل الفاعلة لتهيئة الإطار المناسب والمحفز لنشاط التجديد التكنولوجي باعتبارها إطار مؤسسي قوي داعم للتكنولوجيا (**بهلول، 2020، ص97**).

فكون العناقيد الصناعية تجمعات صناعية في شكل منظومة من الأنشطة بفضل صناعاتها المتنوعة والمغذية، فهي من أبرز الاستراتيجيات الحديثة الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تستهدف تحفيز نشاط التجديد التكنولوجي، ومن شأنها الاتجاه إلى إنتاج أفضل بالتركيز على الخبرات الفنية والبشرية والتكنولوجية، بل إلى زيادة درجة التركز الصناعي في العملية الإنتاجية، وأنشطة السوق، والخدمات الخاصة بالصناعة (**جامعة الدول العربية، ص5**).

ج– إنشاء مشروعات جديدة:

ترتبط العناقيد الصناعية ارتباطًا وثيقًا بتنافسية المؤسسات والشراكة، وكلما اتبعت هذه المؤسسات نهجا تشاركيا، كلما عزز ذلك وضعها في السوق وأكسبها ميزة تنافسية حقيقية نحو تنمية مستدامة منشودة يكون لها القدرة بذلك على إنشاء وحدات جديدة ونشاطات أو مشروعات تعتبر بمثابة قيمة مضافة في مجال الصناعة وفي سياق الإطار التنموي، يضاف إلى ذلك أن كلما ارتفع عدد العناقيد الصناعية المتطورة داخل الاقتصاد كلما ارتفعت تنافسية بوجه عام مما يؤدي إلى تطوير المزايا التنافسية للدول (**طرشي، 2015، ص9**).

ثانيا– طابع العناقيد الصناعية كقطب مؤثر لتحقيق التنمية:

تعتبر العناقيد الصناعية أحد أهم مداخيل التنمية، فقد اعتمدت الكثير من الدول المتقدمة والنامية على تطويرها من أجل تدعيمها للمساهمة في عملية التنمية الاقتصادية، وكون العنقود من أكبر مراكز التجمعات الصناعية، وكحيز هام للإبداع

والكفاءات في مجال الصناعات الدقيقة والبرامج الذكية من خلال العمل على تطوير المنتجات والخدمات (**العابد، 2013، ص204**) ، كذلك تبعا لكونها تشمل مصنعين وموردين للمدخلات كمكونات الإنتاج والمعدات المستخدمة في العملية الإنتاجية، بالإضافة إلى قنوات التسويق ومنتجي المنتجات المكملة والشركات التي تستخدم مدخلات متشابه أو عماله وتكنولوجيا متقاربة (**الضبع، 2008، ص502**).

ويذكر أن العناقيد الصناعية ذات أهمية في العملية الإنتاجية ولها دور أكبر في مساعدة الصناعة الرئيسية على التطور والمنافسة علميا، فنجد مثلا هناك العديد من الصناعات التي تدعم صناعة الأحذية الإيطالية وترتبط بها مباشرة مما ساعد على خلق عنقود صناعي قادر على المنافسة والتميز عالميا، فهناك المعاهد المتخصصة بالتصميم ومصانع الجلود والدباغة، وصناعة الآلات المتخصصة وغيرها (**قويدري، 2019، ص547**).

ويكمن طابع العناقيد الصناعية في جوهرها كقطب مؤثر لتحقيق التنمية في أن هذه العناقيد أو المجمعات الصناعية ذات أهمية واضحة في خلق صناعات وتجميعها في مكان واحد مع وجود الصناعات الداعمة والمغذية لإنتاج منتج واحد، ومن ثم اقتحام الأسواق العالمية والصمود أمام المنافسة في السوق المحلي نحو مسار الإبداع والتطور، كما يمكن أن تسهم في توجيه السياسات التنموية.

وتتضح هذه الفكرة من خلال ما يلي:

1– أهمية العناقيد الصناعية ومزاياها:

تعتبر العناقيد الصناعية من أبرز أنواع البيئات المشجعة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال دعم التعاون والتكامل بينها وبين عناصر البنى التحتية، وتتمثل أهميتها ومزاياها في التأثير على هيكل الاقتصاد بصفة عامة وهيكل الصناعة الخاصة (**اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، 2004، ص10**).

أ– أهمية العناقيد الصناعية:

تنبع أهمية العناقيد الصناعية من المنافع التي تقدمها للمؤسسات الداخلية في العنقود ويتمثل أهمها في:

- تعتبر العناقيد الصناعية أداة فاعلة نشاط مؤسسات الدعم، وتركيز الشركات على أساس قطاعي يشجع الموردين، ووكلاء التسويق وغيرهم من مقدمي الخدمات على علاقات وتعاون وعمل فاعلة مع هذه العناقيد (**زبيري، 2019، ص228**).
- تحدد العناقيد الصناعية مدى تنافسية الصناعة للنشاطات الداعمة لها، فتبدأ في النمو وخلق اقتصاديا الكفاءة نتيجة تجمع الوحدات في مجال الصناعة أو الخدمات الصناعية من خلال علاقة الزبون، الممول المناطق التكنولوجية، العمالة، التوزيع (**النجار، 2007، ص279**).
- يعتبر أسلوب العناقيد الصناعية إحدى أفضل وسائل التنمية الصناعية وهو أحد أهم وأحدث أساليب رفع معدلات النمو الاقتصادية والاجتماعية الكلية، إذ يساهم بشكل كبير في ازدهار المشاريع الصغيرة والمتوسطة وخفض معدلات البطالة، والقضاء على الفقر وجذب الاستثمارات الأجنبية وتطوير التكنولوجية وزيادة الصادرات (**هولين، 1990، ص435**).
- تنمية وتعزيز الكفاءات وخلق مزايا تنافسية مستدامة، من خلال تحفيز التعلم والتجديد وتحسين الأداء التنظيمي لمؤسسات العنقود، بالإضافة إلى زيادة فرص التخصص، الأمر الذي من شأنه أن يساهم في ظهور منتجات جديدة ويترتب عليه تعزيز التواصل بين أعضاء العقود وجلب عمالة مؤهلة متخصصة (**بهلول، 2020، ص95**).

ب– مزايا العناقيد الصناعية:

أثبتت العديد من الدراسات أهمية الوحدات أو الشركات التي تعمل في إطار تجمع صناعي، وأنها آلية جذابة تتمتع بكفاءة تنافسية أعلى مقارنة بتلك التي تعمل وحدها، فالعمل ضمن التجمعات أو العناقيد الصناعية يوفر العديد من المزايا والمكاسب على

مستوى القطاع الصناعي أو على مستوى الاقتصاد الوطني ككل وحتى للشركات داخل العنقود، ومن بين أهم هذه المزايا نشير إلى:

- توفير البنية التحتية المناسبة للصناعة.
- سهولة الوصول للموارد المالية اللازمة نتيجة وجود أسواق مالية تتفهم هذه الصناعة.
- زيادة القدرة الإبداعية التي تؤدي إلى تحقيق التطوير المستمر وزيادة الإنتاجية.
- زيادة فرص التخصص وتقسيم العمل وهو ما يسمح بإعادة هيكلة الصناعة وتحسين فرص التصدير مما يعكس على الاقتصاد ككل.
- تحقيق وفورات خارجية كذلك المتعلقة بظهور وكلاء تسويق أو موردين متخصصين في مدخلات التصنيع، كذلك الحصول على مزايا الحجم الكبير.
- القدرة على حل المشكلات بأساليب حل عاجلة من خلال التعلم التبادلي، كذلك التعاون في مجال الأبحاث الأساسية لارتفاع تكلفة المشاريع البحثية (**قويدري، 2019، ص546**) و(**حدادة وآخرون، 2019، ص159**).

2– إسهام آلية العناقيد الصناعية في تحسين التنافسية والتنمية:

من الجدير بالذكر أن التجمعات الصناعية تعتبر أحد أشكال التعاون الهادف إلى تطوير العلاقات في مجال الإنتاج والتسويق المشترك، وقد أصبحت تشكل آلية خصبة وتحالفا استراتيجيا دوليا في العلاقات الصناعية (**الضبع، 2008، ص505**).

أ– العناقيد الصناعية العلاقات وتحسين الميزة التنافسية:

ترتبط فكرة العناقيد الصناعية بالمراحل المختلفة لإتمام العملية الإنتاجية ودورة السلع والخدمات والمنتجات الوسيطية بين الوحدات المختلفة، ويميز كل هذه العملية مختلف العلاقات ويتمثل في:

- الأنشطة التابعة: وهي ارتباط مؤسسة صغيرة بمؤسسة كبيرة على أساس مايلي:

– علاقات التعاقد من الباطن، وهي علاقات تتعلق بالتعاقد مع أحد الوحدات الإنتاجية لشراء الطاقة الإنتاجية، مفادها أن يقوم المنتج الأصلي لسلعة ما بالتعاقد مع أحد الوحدات الإنتاجية لإنتاج السلعة وفقا لمواصفات محددة بسبب عدم قدرة الشركة الأصلية على إنتاج الكمية الكافية، كما يمكن أن يكون التعاقد من الباطن نتيجة التخصص أو التعاقد من الباطن مع المورد الذي يكون مفاده تفويض مقاول بإنتاج الكمية المطلوبة من السلعة أو أن المقاول يسيطر على عملية التصميم وطرق الإنتاج ويتفق مع شركة الأم على تصنيع جزء من السلعة. –علاقات التعاقد مع المؤسسات المحيطة والتي تعني قيام شركات الأم بشراء سلعة أو خدمات مساعدة للعملية الإنتاجية بدلا من إنتاجها، وفي هذه الحالة تقوم إحدى الوحدات بإنتاج تلك المكونات أو تقديم تلك الخدمات لصالح الشركة الأصلية، وهذا يعتبر أحد أشكال العلاقات الراسية بين المنشأة (**طرشي، 2015، ص10**).

●علاقات التحالفات الاستراتيجية: تتجه الشركات إلى علاقات تسمى بالتحالفات الاستراتيجية، ويعد هذا النوع من العلاقات ذات أهمية كبيرة في العناقيد الصناعية المتطورة، خصوصا العالمية منها بسبب اتسامها بالتشارك والترابط المميز من ناحية تبادل الخبرات والمعلومات وبرامج التدريب والتسويق المشترك، ولقد أصبحت التحالفات الاستراتيجية اتجاهًا دوليًا في العلاقات الصناعية خارج دائرة الإنتاج ولاسيما في ظل العناقيد الصناعية المتطورة، ومن الجدير بالذكر أن هذا النوع من التعاون يستدعي وجود بيئة أعمال ملائمة ومنظومة تشريعية مرنة وواضحة (**الضبع، 2008، ص506**).

ولا يمكن إنكار ارتباط العناقيد الصناعية بتنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتلازم بين فكرة تطور العقود الصناعي مع تحسن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إذا أن العناقيد الصناعية هي من تحدد لدى تنافسية الصناعة عبر تحديد أماكن الضعف والخلل

للنشاطات الداعمة لها، بل يعتبر وجودها ضرورة لتعزيز تنافسية أعضاء المجتمع وتحقيق مكاسب من خلال تجمع مشترك.

وقد أظهر العالم **"بورتر"** أن العناقيد الصناعية تستطيع التأثير في التنافس من خلال ثلاث طرق:

- زيادة الإنتاجية من الشركات في العنقود.
- قيادة الإبداع في مجال النشاط.
- استحداث أعمال جديدة في المجال(**زبيري، 2019، ص228**).

وتجدر الإشارة إلى أنه إلى جانب تأثير العناقيد على تعزيز الشراكة وخلق قوة مضاعفة بين الأعضاء من أجل تحقيق مصالح مشتركة.

ب– تأثيرات العناقيد الصناعية في سياق الصناعة على التنمية:

لاشك لآلية العناقيد الصناعية تأثير واضح على قضية التنمية، ويتوضح ذلك فيما يلي:

- **القدرة الإحصائية الديناميكية التي تتسم بها العناقيد الصناعية:**

يتجلى دور العناقيد الصناعية في رفع معدلات النمو والقدرة التنافسية وزيادة الصادرات وحفظ معدلات البطالة، فهي من الناحية الإحصائية أو كما يصفها البعض بميزة "العناقيد الإستاتيكية" تعمل على تخفيض التكاليف، كما تتسم في إطار المؤسسة الصناعية الواحدة بتصنيع جميع مكونات السلعة الواحدة ولكل الأعضاء المشتركين قواسم مشتركة في تجميع ونشر المعلومات حول التقنيات وطرق الإنتاج الجديد، بالإضافة أنها تتقاسم الاستفادة من خدمات المرافق المشتركة (**طرشي، 2015، ص9**).

إلى جانب ذلك تخلق مجمعات العناقيد نوع مميز من التعاون بين الوحدات المشكلة للعنقود من خلال العلم التبادلي خصوصا في ظل التكنولوجيا الدقيقة وتكنولوجيا المعلومات والأعمال الصناعية في ظل التعاملات الالكترونية (**الخالي، 2019، ص13**).

● **تدخل المؤثر للعناقيد الصناعية في تعزيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

أجمع الباحثين على أهمية وحيوية المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في تطوير الاقتصاد عموما وتحقيق التنمية الاقتصادية، باعتبارها من أهم الهيئات المساهمة في إنعاش الاقتصاد ضمن خريطة التنمية المستدامة.

ولقد زاد الاهتمام بهذه المؤسسة مع بداية القرن الحادي عشر، كما كشفت الدراسات الاقتصادية المشاكل التي تواجهها هذه المؤسسات من صعوبة الحصول على التمويل اللازم من البنوك، وكذلك المخاطر التي تواجهها خصوصا في ظل التغيرات الهيكلية التي مست الاقتصاد العالمي واعتماد استراتيجية جديدة في التنمية المرتكزة على آليات اقتصاد السوق، وبسبب المشاكل الكثيرة التي عرفتها هذه المؤسسات في ظل غياب استراتيجية واضحة لحمايتها، كان من الضروري تحديد مناحي التعامل الاقتصادي مع هذه المؤسسات والاهتمام بدعمها وترتيبها.

ولقد اتبعت العديد من الدول سياسات مختلفة لدعم هذه المؤسسات بشكل أساسي بل تبنت نهضتها الصناعية بالدرجة الأولى على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مثل: دولة اليابان التي كانت لها تجربة ناجحة في تشجيع هذه المؤسسات من خلال قانون المشاركة الذي أصدرته (Tie-uplovv)، والذي يعمل على تحقيق تكافل بين المؤسسات الصغيرة، كذلك تجربة كل من الولايات المتحدة ودولة إيطاليا التين اعتبرتا أن مؤسسات العناقيد الصناعية بمثابة دعامة أساسية في النسيج الاقتصادي والاجتماعي والتنمية الاقتصادية عموما (**Michael,1998,p93**).

كذلك بالنسبة لدولة الجزائر تمثل نسبة المؤسسات المصغرة أكبر نسبة، حيث أنه من الصعوبات إحصاء العدد الحقيقي لها، غير أنه ترتكز الكثير منها في القطاع غير الرسمي على وجه الخصوص في قطاعات البناء والأشغال العمومية، والواضح أن هذه المؤسسات تواجه مصاعب من نواحي مختلفة (مالية، تكنولوجية، منافسة شديدة...)

ليس بالأمر السهل بمفردها على مواجهة المنافسة من المؤسسات الكبيرة، فضروري إقامة روابط(**العابد، 2013، ص310**)، مع العلم أن الاقتصاد الجزائري يتصل بعدة مجالات حيوية يمكن أن تمثل محيط بيئي خصب لتطوير العناقيد وتحقيق التنوع الاقتصادي مثل:(الصناعات البتروكيميائية، مواد التغليف، صناعة الحلو) (**طرشي، 2015، ص13**).

خاتمة:

أن دراستنا لموضوع التجمعات أو العناقيد الصناعية وتوجهها المميز في تحقيق التنمية الصناعية والاقتصادية، تبين ضرورة وجود هذه المنشآت في بيئة الأعمال وفي قضية تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، كونها أسلوب بارز بل الأمثل للارتباط والتعاون بينهما بغرض رفع القدرة التنافسية أو ما يسمى بإنشاء تنافسية الصناعات، كذلك تم توضيح مدى إسهام هذه العناقيد في تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ومن أهم التوصيات التي نقترحها تتمثل في:

- ضرورة تزويد التجمعات الصناعية بكافة الخدمات من أجل تحفيزها على إنتاج أفضل في ظل الانفتاح للسوق العالمي.
- تشجيع قطاع الصناعات في مختلف المجالات، لإعطائها قيمة على مستوى السوق العالمي والاهتمام بها للمشاركة بها في المعارض الوطنية والدولية بغية زيادة التنافسية.
- الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية المتضمنة قواعد سير وأداء عمل التجمعات الصناعية، وهذا بغرض الاستفادة من التجارب الدولية الرائدة وخبرتها في سياق دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذلك الاستفادة من نظامها القيادي لتنمية مشاريع وتحقيق التنمية الاقتصادية.
- ضرورة القيام بدراسة عملية احصائية للفرص والصعوبات المتعقلة بواقع أنشطة المؤسسات الصناعية والاهتمام باحتياجاتها من أجل إنشاء هيكلة قوية للتجمعات المكونة للعنقود.

قائمة المراجع:

أولا– باللغة العربية:

1– الكتب:

1. أحمد سيد مصطفى، إدارة الموارد البشرية (الإدارة المصرية لرأس المال الفكري)، مصر، 2004.

2. توماس هولين، ترجمة محمود عبد الحميد مرسي، "الإدارة الاستراتيجية"، المملكة العربية السعودية، الإدارة العامة للبحوث، 1990.

3. زيد النجار، الصناعات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2007.

4. محمد الخالي، العناقيد الصناعية، التجربة الأردنية المملكة الأردنية الهاشمية، 2019.

2– الأطروحات الجامعية:

1. لزهر العابد، إشكالية تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2012-2013.

3– المجلات:

1. " **الاستفادة من فكرة العناقيد الصناعية كاستراتيجية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالدول العربية** "، جامعة الدول العربية، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية.

2. زبيري رمضان، " **الشراكة الصناعية والتجمعات العنقودية كمدخل لتعزيز التنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** "، المجلة المستقبل الاقتصادي، المجلد7، العدد 01، 2019.

3. طرشي محمد، " **العناقيد الصناعية كمدخل لتعزيز مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري** "، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 13، جانفي 2015.

4. عمرو الضبع إبراهيم، " **العناقيد الصناعية كمدخل لتطوير وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد المصري** "، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، 2002، فبراير 2008.

5. فريد حدادة والآخرون، " **آلية تأثير استراتيجية العناقيد الصناعية لمجمع عمر بن عمر على هيكل قطاع الصناعة الغذائية في الجزائر** "، مجلة الريادة اقتصاديات الأعمال، المجلد 05، العدد 02، جوان 2019.

6. قويدري عبد الرحمان، قاسم عمر، " **العناقيد الصناعية كآلية لتطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**"، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الخامس، العدد 3، ديسمبر 2019.

7. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، زيادة الانتاجية الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم وتعزيز قدرتها التنافسية من خلال التكتل والتشبيك –دراسة حالة صناعة الملابس في لبنان–، الأمم المتحدة، بنيويورك، 2004.

8. لطيفة بهلول،" **استراتيجية العناقيد الصناعية كآلية لتفعيل التجديد التكنولوجي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة** "، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 20، العدد 02، لسنة 2020.

9. مختاري عبد الجباري والآخرون، " **استراتيجية العناقيد الصناعية ودورها في تعزيز تنفسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** "، مجلة الاقتصاد والأعمال عدد1، سنة 2020.

ثانيا– باللغة الفرنسية:

1. Michael .E. porter, clusters and the new economics of competition, Harvard Business Review, 1998.
2. Sid Ahmed. A, Economie du Maghreb, l'impératif de Barcelone, Paris, C.N.R.S, 1998.